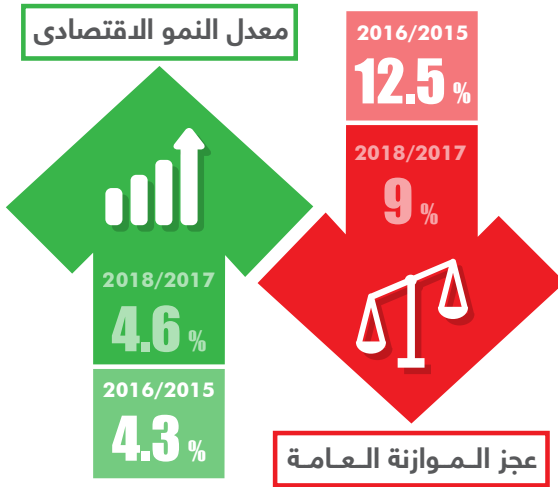


## ٧- التوجهات الجديدة بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧

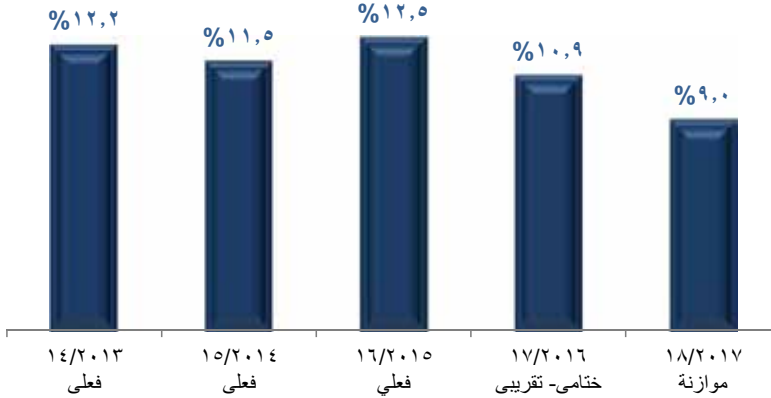
تتخذ الحكومة إجراءات إصلاحية جادة لخفض معدلات الدين العام وعجز الموازنة ليصل الي

٩,٠% من الناتج المحلي الإجمالي بموازنة العام المالي القادم، مقابل ١٢,٥% في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بما يضمن تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة عدد فرص العمل المتولدة إلى جانب تخصيص موارد مالية كافية وإضافية لتمويل برامج الحماية الاجتماعية وخاصة الفئات الأولى بالرعاية.

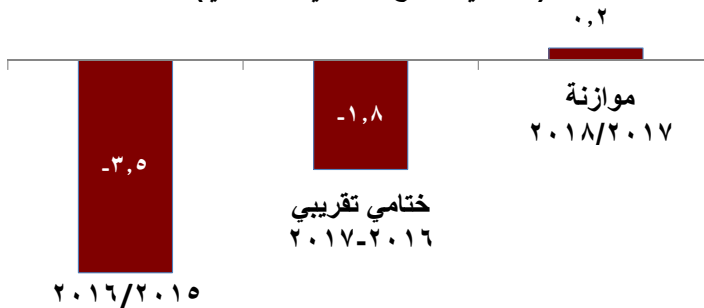
وقد تم تخصيص ٨٥ مليار جنيه حزمة إضافية لدعم شبكة الحماية الاجتماعية لتخفيف اثار برنامج الاصلاح الاقتصادي على الأسر المصرية. وتنعكس تلك الأهداف على ملامح وتوجهات الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.



### العجز الكلي (نسبة للناتج المحلي)

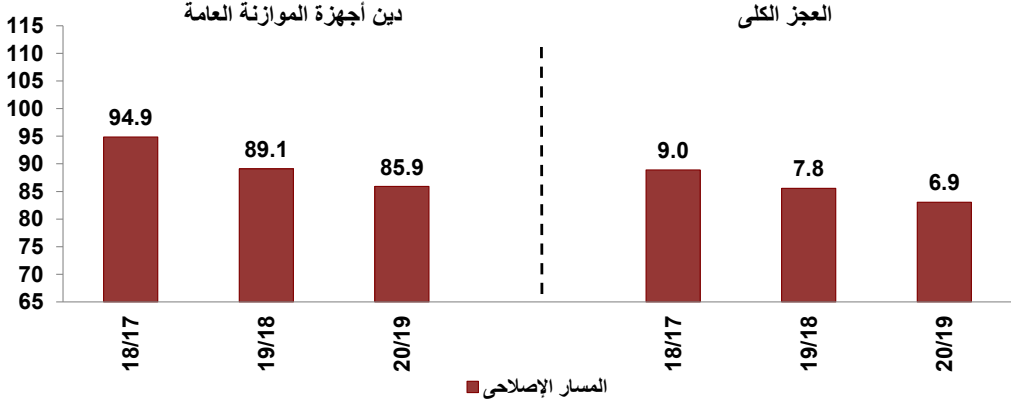


### تحقيق فائض أولى لأول مرة منذ عقود (% الي الناتج المحلي الاجمالي)



## ١٢- توقعات المسار الإصلاحى خلال الثلاث سنوات المقبلة

تقديرات المسار الإصلاحى للعجز الكلى ودين أجهزة الموازنة العامة  
% نسبة من الناتج المحلى الإجمالى



تستهدف الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/ ٢٠١٨ تحقيق عجز كلي يصل إلى نحو ٩,٠% من الناتج المحلى الإجمالى، وتحقيق معدلات دين تصل إلى ٩,٩% من الناتج المحلى الإجمالى. كما تستهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن نسبة ٦,٤% ويقارب ٥,٠% في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، كخطوة نحو الوصول إلى تحقيق معدلات نمو تتخطى الـ ٦% على المدى المتوسط بحيث تنعكس آثاره على مختلف فئات المجتمع ويصاحبه زيادة ملموسة في معدلات التشغيل وخلق فرص عمل تستوعب الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً بالإضافة إلى خفض معدلات البطالة. لذا فمن المستهدف أن يتم خفض معدل البطالة إلى مستويات تتراوح بين ١١-١٢% خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ كخطوة نحو خفضه لما دون الـ ١٠% على المدى المتوسط. ويتطلب تحقيق مستهدف البطالة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ خلق نحو ٧٥٠ ألف فرصة عمل لخفض معدل البطالة من ٤,٤% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦ إلى نحو ٥,١١% فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨.